



منظمة التجديد الطلابي  
اللجنة التنفيذية

# من أجل جامعة في صلب النموذج التنموي مذكرة منظمة التجديد الطلابي بشأن النموذج التنموي

الرباط في: الجمعة 12 جمادى الآخرة 1441هـ الموافق لـ 07 فبراير 2020



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



## فهرس

### 5..... ديباجة

### 5..... أولا- منطلقات النموذج التنموي

I. مفهومنا للنموذج التنموي.....	5
II. استثمار الثروة اللامادية للمغرب في بناء نموذج تنموي في إطار الخصوصية المغربية.....	5
III. نهج المقاربة التشاركية في صياغة وتزيل النموذج التنموي .....	6
IV. ترجمة الاختيارات الكبرى إلى برامج عملية وواقعية تتميز بالالتقائية والتكاملية.....	6

### 7..... ثانيا- الاختيارات الكبرى للنموذج التنموي

I. تجديد الثقة في العملية السياسية وضمان الحقوق والحريات .....	7
II. تعزيز مساهمة الجهات في الدمقراطية والتنمية.....	8
III. تعزيز إشراك المواطنين والمواطنات في صنع القرار.....	8
IV. تطوير نموذج النمو الاقتصادي .....	8
1. إنجاز تغيير هيكلی على مستوى بنية الاقتصاد الوطني .....	9
2. تشكيل طبقة وسطى حقيقية.....	9
3. ترسیخ نموذج نو قائم على الاستثمار في اقتصاد المعرفة.....	10
v. العمل على تحقيق التقائية السياسات الاجتماعية.....	10
vi. الاهتمام بالطبقات الهشة فئويا ومجاليا.....	10
vii. النهوض بالتعليم وجعله آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.....	11
viii. التركيز على القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.....	11



### ثالثاً- مبادئ ومعالم منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي التي نريد....11

11.....	I. مبادئ الإصلاح الذي نريد .....
11.....	1. تعليم وطني أصيل.....
12.....	2. تعليم موحد.....
12.....	3. تعليم شعبي ومجاني.....
13.....	4. تعليم ديمقراطي.....
13.....	II. من أجل جامعة في صلب النموذج التنموي.....
13.....	1. تعزيز دور التنشئة السياسية والتربية على قيم المواطنة والديمقراطية وتشجيع العمل المدنى داخل الجامعة.....
14.....	2. تعزيز حضور ومساهمة الحركة الطلابية المدنية في صياغة وتزيل وتقديم السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم
14.....	العالي والبحث العلمي.....
14.....	3. ترسیخ حضور الجامعة في ورش الجهوية الموسعة.....
14.....	4. ربط الجامعة بسوق الشغل.....
16.....	5. استثمار البحث العلمي داخل الجامعات للانخراط في اقتصاد المعرفة والثورة الصناعية الرابعة.....
17.....	<b>خاتمة.....</b>



## ديباجة

تفاعلًا مع دعوة الملك محمد السادس التي جاءت في خطابه يوم 13 أكتوبر 2017، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، لإعادة النظر في النموذج التنموي المغربي بما يمكن بلادنا من مواكبة التطورات التي تعرفها المملكة، وانخراطها منها في النقاش العمومي المفتوح حول صياغة نموذج تنموي مغربي جديد، وقيامها منها بدورها المركزي في إيصال صوت الحركة الطلابية وتعزيز حضورها في التحولات الكبرى التي تعرفها بلادنا، تقدم منظمة التجديد التعليمي في هذه المذكرة تصورها للنموذج التنموي منطلقة بذلك من رؤيتها باعتبارها "حركة طلابية إصلاحية خادمة للمعرفة والكرامة"، ومن منهجها القائم على المشاركة الإيجابية والتفاعل مع المبادرات المؤسساتية لما فيه مصلحة الجامعات والمجتمع.

وترمي المنظمة من خلال هذه المذكرة إلى استثمار فرصة فتح النقاش العمومي حول النموذج التنموي الجديد من أجل تقديم تصورها للمجتمع المغربي المنشود، لاسيما ما يتعلق بالجامعة باعتبارها رافعة أساسية لا ينبغي أن يتم استحضارها، كما جرت العادة، بشكل هامشي في إطار هذا الورش، وإنما باعتبارها مرتكزا أساسيا يفترض أن يكون في صلب النموذج التنموي الجديد، إذ لا تنمية حقيقة بدون جامعة فاعلة قادرة على القيام بوظائفها الأساسية وعلى قيادة المجتمع نحو مزيد من التقدم والازدهار.

## أولاً- منطلقات النموذج التنموي

### ١. مفهومنا للنموذج التنموي

لابد، في البدء، من الإشارة إلى أن مفهوم "النموذج التنموي" نادر الحضور في الأدبيات الاقتصادية والتنمية. وقد يشكل استعمال هذا المصطلح نقطة سلبية منذ البداية نظرا لاختلاف التعريفات والتمثلات لدى مختلف الفاعلين حول ما يقصد به. وعليه، يجب توضيح أن النموذج التنموي الذي تقصده المنظمة في هذه المذكرة هو مجموع الاختيارات التنموية التي تتبناها الدولة من أجل تحقيق التنمية بمفهومها العام.

### ٢. استثمار الثروة اللامادية للمغرب في بناء نموذج تنموي في إطار الخصوصية المغربية

إن أي نموذج تنموي لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم يبني على التراث الذي حققته الأمة المغربية على مدار تاريخها، ليس فقط في الجانب المادي المرتبط أساسا بالنمو الاقتصادي وتطور البنية التحتية وتقدم الاقتصاد الوطني



عموما، وإنما أيضا ما تمت تنميته من ثروة لامادية تشكل إحدى أهم عناصر قوة الأمة المغربية، سواء على مستوى الرأسمال البشري أو الثقافي أو المؤسساتي.

لذلك فإن النموذج التنموي الذي تنشله المنظمة يجب أن ينطلق من استثمار هذا الرصيد اللامادي الذي يشكل الخصوصية المغربية، والبناء عليه في صياغة الاختيارات التنموية الكبرى لبلادنا، ذلك أنه لا وجود لنموذج تنموي عابر للأقطار والثقافات، ولا أدل على ذلك من أن أنجح التجارب التنموية على المستوى العالمي انطلقت من خصوصياتها الثقافية والحضارية، ورصيدها الوطني في صياغة توجهاتها واختياراتها.

### III. نهج المقاربة التشاركية في صياغة وتنزيل النموذج التنموي

إن الحديث عن صياغة نموذج تنموي مغربي جديد يفترض أن يدشن مرحلة جديدة في مسار الأمة المغربية - وهو بذلك ليس مشروع حزب أو حكومة أو بعض الفاعلين في إدارة الشأن العام- يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية مستوعبة لمختلف الفعاليات الحية للأمة المغربية، من أجل ضمان الاستفادة القصوى من الطاقات والكفاءات المغربية في مختلف المجالات.

إن مشروعا وطنيا من قبيل صياغة نموذج تنموي جديد، يحتاج بالفعل إلى إرادة جماعية تتتجاوز منطق الاصطفافات الإيديولوجية والحسابات السياسية الضيقة، ما دام الأمر يتعلق بمستقبل الوطن ومستقبل أبنائه جميعا على اختلاف خلفياتهم ومرجعياتهم.

### IV. ترجمة الاختيارات الكبرى إلى برامج عملية وواقعية تتميز بالالتقائية والتكمالية

لعل من أهم مكامن الخلل في البرامج التنموية السابقة الفصم الواضح بين ما يتم صياغته من اختيارات تنموية الكبرى وبين ما يتم تزيله على أرض الواقع.

لذلك، فإن أي نموذج تنموي -مهما كان طموحا- لا يمكن التعويل على تحصيل نتائجه ما لم يتم ترجمة اختياراته الكبرى إلى برامج عملية وواقعية ومفصلة يمكن من خلالها تحقيق التراكم الذي تحتاجه العملية التنموية، الأمر الذي يقتضي الإنصات المستمر لنبع المجتمع والأخذ بعين الاعتبار الإشكالات الحقيقية التي يعني منها المواطن البسيط.

كأن هذه البرامج لابد أن تتميز بنوع من الالتقائية والتكمالية لضمان الاستثمار الأمثل لموارد الأمة وإمكاناتها، خاصة في ظل محدودية الموارد واقتصرارها في الغالب الأعم على العنصر البشري الذي يمثل الثروة الأساسية للأمة المغربية.



## ثانياً- الاختيارات الكبرى للنموذج التنموي

ينطلق تصور منظمة التجديد التعليمي لموقع الجامعة في النموذج التنموي الجديد من منظورها العام لامان هذا النموذج. لذلك فلا مناص، في البداية، من استعراض أهم الاختيارات الكبرى التي تعتبرها المنظمة بمثابة المركبات التي ينبغي أن يتأسس عليها النموذج التنموي.

### أ. تجديد الثقة في العملية السياسية وضمان الحقوق والحريات

تعتبر 2011 سنة الوفاق الوطني من أجل الإصلاح في ظل الاستقرار، حيث تمكّن وطنياً من اجتياز تقلبات الربيع العربي التي عصفت بعده من الأنظمة السلطوية العربية، وخاض تجربته الخاصة التي توجت في نفس السنة بصياغة وثيقة دستورية جديدة لاقت استحساناً مقدراً، وتنظيم انتخابات تشريعية -هي الأكثر نزاهة وشفافية في العهد الجديد-. انبثقت عنها حكومة عكست إرادة المغاربة المعبر عنها في صناديق الاقتراع.

هذا المسار الإيجابي، لم يتوقف رغم موجة الانقلابات على الديمقراطية في العالم العربي التي انطلقت سنة 2013، ليتوطد سنة 2015 بإجراء الانتخابات الجماعية في أجواء ديمقراطية، غير أن التحول المفاجئ كان بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2016، حيث تراجعت الدولة عن التزامها برعاية المسار الانتقالي نحو الديمقراطية، ذلك أنها أضرت بالفاعلين الإصلاحيين وبالبيئة الحاضنة للإصلاح في ظل الاستقرار، كما رجحت المقاربة الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية والتنمية بعدد من المدن والمناطق، والتي نجمت عنها خسائر فادحة للمغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ أدت إلى اهتزاز ثقة المواطنين والمواطنات في المؤسسات السياسية والدستورية، وخدشت صورة المغرب في الخارج، وأخذت من طرف الخصوم ورقة للضغط على المملكة من أجل إضعاف موقفها في عدد من القضايا الحيوية، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية.

إننا، بناءً على اصطفافنا إلى جانب القوى الديمقراطية العاملة على تكريس مبادئ العدالة وسيادة القانون التي من شأنها ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات، وبناءً مغرب ديمقراطي حاضن لجميع أبنائه ومستووب لاختلافهم وأرائهم السياسية والفكرية في إطار الثوابت الدستورية الوطنية، ومن منطلق هويتنا الإسلامية التي تعتبر قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية جوهر مبادئها، نقترح من أجل تجاوز ما نعتبره تراجعاً ديمقراطياً وحقوقياً ببلادنا، توطيد ممارسة سياسية ديمقراطية عادلة كـ دعا إلى ذلك تقرير الخمسينية قبل عقد ونصف؛ عبر احترام الإرادة الشعبية وضمان الحقوق والحريات وتعزيز استقلالية السلطة القضائية والقضاء، وقطع الدولة مع بعض الممارسات السلطوية التي تشوّش على ثقة المواطنين في العمل السياسي والمؤسسات التمثيلية، على اعتبار أن نجاح أي نموذج تنموي رهين بتوفّر مناخ قانوني وسياسي وحقوقي مستقر وسليم.



## II. تفعيل مساهمة الجهات في الدمقراطية والتنمية

إن الجهوية ليست فقط خياراً تموياً حافزاً الأساسي تعزيز استثمار الجهات لإمكاناتها الطبيعية واللامادية في إنتاج الثروة وتوزيعها على أساس عادلة، بل هو أيضاً طموح سياسي يرمي إلى تعزيز صلاحيات المجالس الجهوية المنتخبة في تدبير شؤون الجهات عبر توسيع فضاءات المشاركة السياسية للمغاربة وبناء ديمقراطية تقوم على احترام إرادة السكان المحليين وتعزيز حقوقهم في تدبير شؤونهم.

غير أن حصيلة أربع سنوات من تجربة الجهوية المتقدمة وفق الصيغة التي جاء بها دستور 2011 والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات رقم 111.14 أثبتت محدودية الأدوار التي كان من المأمول أن تلعبها الجهات في دمقراطة وخلق الممارسة السياسية، والدفع بعجلة النمو. وعليه فإننا نقترح توسيع صلاحيات الجهات وتفعيل اختصاصاتها الذاتية، والتطبيق الجدي لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الريع والفساد الذي يتغذى على ثقافة سياسية ماضوية، ويعيق قيام الجهات بالأدوار المنتظرة منها.

## III. تعزيز إشراك المواطنين والمواطنات في صنع القرار

يقوم النظام الدستوري المغربي على أساس الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وقد ألزم دستور 2011 السلطات العمومية بالعمل على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وبالرغم من هذا التقدم على مستوى التنصيص الدستوري، إلا أن التجربة المغربية في مجال الديمقراطية التشاركية ما تزال ضعيفة ولم ترق بعد إلى مستوى تطلعات المغاربة، حيث تعرقل مشاركتهم في صنع القرار السياسي وتدير الشأن العام جملة من الصعوبات الفعلية، أبرزها النزوع الانفرادي لدى السلطات العمومية التي لطالما استأثرت، في قضايا بالغة الأهمية، بالقرار دون إشراك أو تشاور مع المعنيين بها.

وعليه فإننا نقترح في هذا الباب الحرص على التنليل السليم للمقتضيات الدستورية وتعزيز افتتاح السلطات العمومية على اقتراحات وأراء المواطنين والمواطنات.

## IV. تطوير نموذج النمو الاقتصادي

إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل النموذج التنموي المغربي وجعله عاجزاً عن تلبية تطلعات المواطنين، محدودية نموذج النمو الاقتصادي الذي يتبنّاه المغرب، والذي يقوم على مجموعة من الاختيارات الاقتصادية



التي لم يتم تزيلها إلى الآن بالشكل المطلوب أو تلك التي لم تعد ذات راهنية في ظل الوضع الذي يعيشه الاقتصاد المغربي بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

إن المطلوب من النموذج التنموي الجديد أن يعتمد على نموذج للنمو يرتكز أساساً على الاختيارات التالية:

## 1. إنجاز تغيير هيكلى على مستوى بنية الاقتصاد الوطنى

لم تغير بنية الاقتصاد الوطني منذ سنوات الثانينيات، حيث ظلت ترتكز على هيمنة قطاع الخدمات، والارتباط الوثيق لنسبة النمو بمساهمة القطاع الفلاحي، وضعف مساهمة القطاع الصناعي، الأمر الذي حد من قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص الشغل وإنتاج الثروة الكافية لتلبية تطلعات المواطنين.

إن دعم القطاع الصناعي المغربي بات اليوم ضرورة ملحة، من أجل الاتجاه نحو خلق صناعة وطنية قائمة على تشجيع الابتكار والإبداع، والت موقع في الخريطة الصناعية العالمية الجديدة التي بدأت تتشكل عقب ما أصبح يطلق عليه اليوم بالثورة الصناعية الرابعة، سواء من حيث مواكبة هذه الثورة والاستفادة مما تتيحه من إمكانات وفرص هائلة، أو من حيث المضي في اختيارات تجعل هذه الصناعات في قلب النموذج التنموي المغربي.

## 2. تشكيل طبقة وسطى حقيقية

تتميز السياسة الاقتصادية للمغرب بإعطاء أهمية بالغة لتشجيع الطلب الداخلي الذي ما زال من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وذلك عبر تقديم الدعم العمومي لبعض المواد الأولية وتعزيز مساهمة القطاع المالي في تطوير الطلب الداخلي، غير أن هذا الاختيار لم ينجح في تشكيل طبقة متوسطة قادرة على الدفع بعجلة النمو نتيجة تدهور قدرتها الشرائية وتدني مستوى الخدمات العمومية الموجهة لها، إذ لم تتجاوز تقديرات البنك الدولي لنسبة الطبقة المتوسطة في المغرب 25%， مقابل 50% في البرازيل و53% في تركيا<sup>1</sup>.

إن الدفع بعجلة النمو وتجاوز محدودية النموذج الحالي رهين بالقدرة على تعزيز مساهمة الطبقة الوسطى في النسيج الاقتصادي الوطني من خلال دعم قدرتها الشرائية خاصة في المجالات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعيشها اليومي (التحكم في أسعار العقار، الحفاظ على الدعم العمومي للمواد الأولية..)، إضافة إلى توفير خدمات عمومية في المتناول وبجودة محترمة (التعليم، الخدمات الصحية، النقل العمومي..).

<sup>1</sup> البنك الدولي، المغرب في أفق 2040، الاستئثار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، موجز عام، 2017، ص 12.



### 3. ترسیخ نموذج نمو قائم على الاستثمار في اقتصاد المعرفة

إن أي رؤية اقتصادية لابد أن تنطلق من مجالات يرتكز عليها الإقلاع الاقتصادي المنشود. ففي ظل الإكراهات التي يعرفها الاقتصاد المغربي وقلة الموارد الطبيعية، وغياب تراكم كاف على مستوى القدرة على التصنيع، فإن الدولة ملزمة بالبحث عن نقطة ارتكاز تسمح باستثمار المؤهلات التي يتتوفر عليها البلد.

وفي عصر الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي، وأمام انطلاق الثورة الصناعية الرابعة التي يسير إليها العالم حديثاً، وهي الثورة القائمة أساساً على الاستثمار في المجالات المرتبطة بالمعرفة، كالذكاء الصناعي والنانوتقنيات والحوسبة الكمية وغيرها، يملك المغرب فرصة ذهبية للتموقع في صف الدول الرائدة في هذه المجالات، وهو ما يفرض عليه اختيارات اقتصادية واضحة تقوم على تشجيع الابتكار والإبداع وتهيئة فضاءات قادرة على استيعاب هذه الصناعات، إضافة إلى تكوين وتأهيل موارده البشرية وجذب الاستثمارات المتعلقة بال المجالات السالفة ذكرها، مع فتح مسارات للتكوين في مهن المستقبل.

### ٧. العمل على تحقيق التقائية السياسات الاجتماعية

لاشك في أن الاهتمام بالفئات المهمة أضحى يحتل موقعاً كبيراً في السياسات العمومية الوطنية، من خلال برامج همت الجوانب الاجتماعية واستهدفت فئات مختلفة تعاني من الفقر والهشاشة (برنامج تيسير، صندوق التكافل العائلي، دعم الأرامل، برنامج نظام المساعدة الطبية RAMED ..)، غير أن الملحوظ هو غياب الالتقائية بين هذه البرامج، سواء من حيث تعدد مؤسسات الحكم أو من حيث تداخل الفئات المستفيدة منها، مما يفرض -في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية الموجهة لتدبير هذه البرامج- نوعاً من التركيز وتحقيق الالتقائية والتكميل بين هذه البرامج، وهو ما يفترض أن يكون السجل الاجتماعي الموحد جزءاً مهماً منه.

### ٦. الاهتمام بالطبقات الهشة فئويًا ومجالياً

بغض النظر عن النقاش الكبير حول أدوار الدولة ووظائفها، بين قائل بنموذج الدولة المتدخلة والموجهة، ونموذجاً دولة الحد الأدنى أو الدولة الحارسة، ومع وجود هذا التباين في وجهات النظر، تعتبر المنظمة أن أحد الأدوار الرئيسية التي ينبغي أن تضطلع بها الدولة هو حماية الطبقات الهشة التي تفتقد للوسائل التي تمكنها من العيش بكرامة، والاهتمام أساساً بفئات الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والطلبة، وكذا توجيه العناية الالزامية للعالم القروي وأحزمة الفقر والهشاشة بالمدن الكبرى.



## VII. النهوض بالتعليم وجعله آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

إن من أهم أسباب الإعلان عن محدودية النموذج التنموي الذي اعتمدته المغرب إلى حد الآن، هو ملاحظة عدم انعكاس آثار التنمية الاقتصادية على فئات المجتمع المختلفة، إضافة إلى محدودية الفرص والإمكانات المتوفرة للارتقاء الاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية للشريحة المجتمعية المنشطة. هذا التشخيص يقتضي التعجيل بتعزيز الآليات التي من شأنها أن تساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية، من قبيل دعم العمل ليصبح الوسيلة الرئيسية لتحقيق تراكم الثروة، ومن خلال النهوض بالتعليم باعتباره الآلية الرئيسية لتقليل الفوارق الفئوية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

## VIII. التركيز على القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية

إن المغرب وهو يطمح إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، لا بد أن يعمل أولاً وقبل كل شيء على تغطية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، بل وأن يمضي نحو نموذج الحماية الاجتماعية الشاملة La protection sociale universelle، إذ لا يمكن الحديث عن إقلاع اقتصادي وتنموي دون القدرة على تلبية طاقات الأمة المغربية، وهذه التلبية لا يمكن أن تتحقق ما لم يتحقق للمواطن الحد الأدنى من العيش الكريم، وما يتطلبه ذلك من تغطية المكونات المختلفة لمنظومة الحماية الاجتماعية كما حدتها الأمم المتحدة في أهداف برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030.

### ثالثا- مبادئ ومعالم منظومة التربية والتعليم

#### والبحث العلمي التي نريد

##### A. مبادئ الإصلاح الذي نريد

تعتبر قضية التعليم في المغرب من القضايا الوطنية الحيوية، إذ تأتي مباشرة بعد قضية الوحدة الترابية للمملكة، غير أنها تمثل في الوقت ذاته معضلة المغرب الكبرى التي فشلت مختلف الرؤى والسياسات والخططات السابقة في إصلاح وضعها، بما يجعلها في مستوى التطلعات الوطنية والحضارية للشعب المغربي.

ولما كان ضعف المنظومة التربوية عائقاً أساسياً أمام تنمية وتطور بلدنا، فإننا نقترح جملة مبادئ ومنطلقات نرى ضرورة الاعتماد عليها من أجل إصلاح شامل لمنظومة التربية، نجملها في ما يلي:

##### 1. تعليم وطني أصيل

ونقصد به التعليم الذي يعمل على:

♦ التنشئة على الاعتزاز بروح الأمة المغربية المستندة إلى مقوماتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية؛



- ♦ ثبيت عناصر الهوية الإسلامية باعتماد برامج ذات محتوى ثقافي وتكويني تسهم في بناء الطالب المعتز بانتهائه، المنحاز لأمته و هويته، والمشبع بثقافة الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح، والقادر على مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي وإغناء الرصيد المعرفي الإنساني؛
- ♦ تعزيز حضور اللغتين الرسميتين في منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، بتعریف التعليم في كافة مراحله، والنهوض باللغة الأمازيغية؛
- ♦ صيانة الوحدة الوطنية عبر التنشئة على الاندماج الوطني واحترام الرواقد الثقافية للمجتمع ورموز الوطن، بما يعلي القيم الجامعة للأمة.

## 2. تعلم موحد

تعاني منظومة التربية والتكوين حالة من التباين من حيث سلطة الإشراف -خصوصا في التعليم العالي-، ما يؤدي إلى تباين صارخ على مستوى البرامج والمناهج، وكذا مستوى التأطير والتسخير، وقبل ذلك على مستوى الرؤوية والأغراض الموجهة، ويتنافى كلية مع مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في ولوج المنظومة التربوية؛ ولتجاوز ذلك نقترح تفعيل مبدأ التوحيد من خلال:

- ♦ توحيد سلطة الإشراف؛
- ♦ توحيد المقاييس التسخيرية؛
- ♦ توحيد المعايير العلمية والتأطيرية والبيداغوجية.

## 3. تعلم شعبي ومجاني

إن أي إصلاح تربوي لا يكون فيه التعليم متاحا لجميع الفئات والطبقات الشعبية، على وجه المساواة، ويعمل على محاربة ظاهرة الهدر المدرسي، ويحرص على الالتزام بثقافة الشعب ولغته وقيمه الحضارية، سيقى حلقة أخرى من حلقات "إصلاح الإصلاح" ولن يتحقق القفزة النوعية المرجوة.

وتعتبر مجانية التعليم العمومي، من المقتضيات الجوهرية للتعليم الشعبي، ذلك أن المساس بمبدأ المجانية سيحرّم فئات عريضة من أبناء الشعب من حقها الدستوري في الولوج إلى منظومة التربية والتكوين.



#### ٤. تعليم ديمقراطي

تقع الديقراطية ضمن الاختيارات الدستورية، ولكي تتحقق المنظومة التربوية بهذا الاختيار ينبغي عليها أن تسعى للتنشئة عليه، من خلال احترام المساواة بين جميع المتعلمين والطلبة في الحقوق والواجبات، وتحقيق العدالة المجالية عبر توفير البنية التحتية لمنظومة التربية والتكوين بالتساوي بين جميع جهات المملكة، وكذا دمقرطة تسيير مؤسسات هاته المنظومة وتعزيز حكمتها.

#### ١١. من أجل جامعة في صلب النموذج التنموي

إن أي نموذج تنموي لا يضع الجامعة في صلب أولوياته لا يمكن أن يكتب له النجاح في تحقيق أهدافه وبلغ الغاية منه، ولا أدل على ذلك من أن كل التجارب التنموية التي نجحت في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة كان العامل الأساسي في نجاحها هو اعتناؤها بالجامعة والبحث العلمي ووضعهما في صلب نماذجها التنموية.

إننا نرى أن الجامعة المغربية لا بد أن تلعب دورا رائدا في قيادة النموذج التنموي الجديد، وذلك باعتبارها أولاً المشتل الأساسي لتخرج النخب، إذ أن أي نموذج تنموي لا يمكن أن ينجح ما لم يتتوفر البلد على نخب قادرة على تزيله بالشكل المطلوب، نخب متميزة بالكفاءة والاحترافية ومتشبعة بحب الوطن والاعتراض بهويته ومقوماته الحضارية والثقافية والدينية. وقد أشار الخطاب الملكي للذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش إلى ذلك حين قال: "إننا نستطيع أن نضع أنجع نموذج تنموي، وأحسن المخططات والاستراتيجيات. إلا أنه بدون تغيير العقليات، وب بدون توفر الإدارة على أفضل الأطر، وب بدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام، وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني، فإننا لن نحقق ما ننشله لجميع المغاربة، من عيش حر كريم". أضف إلى ذلك أن الجامعة هي الفضاء الرئيسي لإنتاج المعرفة، ولا يخفى لهذا الدور من أهمية بالغة في الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة، في عصر صارت فيه المعرفة ثروة أساسية تنطلق منها كل المجتمعات التي تبحث لها عن موطن قدم على مسار التقدم والازدهار.

لذلك، وفي تقاطع مع الاختيارات الكبرى للنموذج التنموي الجديد كما تراها منظمة التجديد الطلابي، نعتبر أن الجامعة -في النموذج التنموي الجديد- يجب أن تضطلع بالأدوار الآتية:

#### ١. تعزيز دور التنشئة السياسية والتربوية على قيم المواطنة والديمقراطية وتشجيع العمل المدني داخل الجامعة

إن معظم النخب التي لعبت دورا مهما ومؤثرا في مسار بناء الدولة المغربية الحديثة تلقت تكوينها الأساسي في رحاب الجامعة المغربية، وقد لعبت هذه الأخيرة دورا مهما في تزويد البلد بكفاءات سياسية واجتماعية وثقافية قادت



الكثير من معارك الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي. وحتى تستمر الجامعة في لعب هذا الدور، ونظراً للحاجة الملحة للتوفير على نخب حقيقة توفر على العمق المعرفي ومتتبعة بالنفس النضالي، وجب أن يعمل الجميع على جعل الجامعة فضاء حقيقياً للتربية والتثقيف على قيم المواطنة والديمقراطية، وذلك من خلال العمل على تضمين هذه القيم وأضرابها في برامج التكوين داخل الجامعات، إضافة إلى فسح المجال للعمل المدني داخل الجامعة المغربية ودعمه بكل الوسائل، سعياً إلى أن تعود الجامعة كـ«كانت مدرسة للنضال ومشتلاً لتخريج الكفاءات التي بدونها لا يمكن لأي نموذج تنموي - مهما كانت صوابية اختياراته - أن ينجح».

## 2. تعزيز حضور ومساهمة الحركة الطلابية المدنية في صياغة وتنزيل وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي

عطفاً على ما سبق، وبالنظر إلى كون الطالب هو المحور الرئيسي لكل البرامج والسياسات العمومية الموجهة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وجب العمل على إشراك هذا الفاعل الرئيسي في صياغة وتنزيل وتقييم البرامج الموجهة لهذا القطاع، خصوصاً مع وجود تراكم كبير حققه الحركة الطلابية المغربية على مستوى الترافق حول قضايا الطلبة والجامعة.

ولا بد من التذكير هنا بالدور الكبير الذي لعبه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر تاريخه من خلال المساهمة في المحطات المركزية التي شهدت مناقشة وصياغة السياسات التعليمية لمغرب ما بعد الاستقلال، ابتداءً من مشاركته في المجلس الاستشاري لسنة 1957، ومروراً بحضوره في مناظرتي المعمورة وإفران، وليس انتهاءً بالنضالات الكبيرة التي خاضها من أجل الارتقاء بالنظام التعليمي عموماً وبالتعليم الجامعي على وجه الخصوص.

## 3. ترسیخ حضور الجامعة في ورش الجهة الموسعة، وذلك من خلال:

- تجميع رواد الجامعات جهويّاً، بحيث تتوفر كل جهة على جامعتها الخاصة؛
- تعزيز علاقة الجامعة مع مؤسسات تدبير الشأن العام الجهوي؛
- تعزيز الدعم الجهوي للجامعات؛

## 4. ربط الجامعة بسوق الشغل

لابد من الإشارة أولاً إلى أنه يجب تجاوز النظرة القاصرة التي تحصر الدور المنوط بالجامعة اليوم في تلبية حاجيات «سوق الشغل»، والذي يراد اليوم أن يتم تقييم الجامعة على أساسه. إن هذا الرابط القسري الذي يحتزل دور الجامعة في مد الاقتصاد الوطني باليد العاملة ساهم في تكريس صورة سلبية عن التعليم الجامعي وجدوانيته لدى فئة



واسعة من المجتمع، واعتبار الجامعة منتجة للبطالة مع تكريس التوجه نحو التكوين المهني باعتباره أيسر السبل لولوج سوق الشغل.

نرى في منظمة التجديد الطلابي أن النجاح في استحقاق ربط الجامعة بسوق الشغل ينبغي أن يمر أساساً عبر ملاءمة جزء من التكوينات الجامعية لمتطلبات الاقتصاد الوطني، إذ من الضروري أن تكون الجامعة في إنصات دائم لمتطلبات الاقتصاد المغربي من حيث الكفاءات والقدرات المطلوب توفرها في خريجي الجامعات المغربية، وذلك عبر ملاءمة تكويناتها وكذا الاستعانة بالمهنيين في أسلاك التدريس من أجل تقرير الطلبة من واقع سوق الشغل وأهم الكفاءات المطلوب توفرها فيهم، وكذا فتح قنوات للتواصل بين أساتذة الجامعات وسوق الشغل من خلال التكوين المستمر لهؤلاء ومواكبة التحولات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخصائص التي يدرسونها، إذ لم تعد وظيفة الجامعات المفتوحة تتلخص حضراً في التكوين الأكاديمي المفضي إلى تخريج أساتذة الجامعات والباحثين الأكاديميين، بل أصبح مطلوباً منها تخريج كفاءات قادرة على التأقلم مع متطلبات سوق الشغل من أجل تقلص الهوة التي أصبحت تفصل بين العمل الأكاديمي النظري والواقع الاقتصادي العملي.

كما نقترح أيضاً الاستعانة بتكوينات انتقالية تشتهر في تدبيرها الجامعة والقطاع الخاص، بحيث تحفظ الجامعة بقدرتها على تدريس تخصصات عامة غير مغرقة في الجانب التقني (وهو ما يعني الحفاظ على بنية أكاديمية متخصصة في مجالات البحث العلمي العامة)، في حين يتكلف القطاع الخاص بعقد شراكات مع الجامعات في إنشاء مسالك انتقالية تتعلق أساساً بحاجياته، بحيث يمكن الاستفادة من الكفاءات المهنية المتوفرة لدى القطاع الخاص في هذه التكوينات (يمكن الاستعانة في هذا المجال بالجمعيات المهنية القطاعية من أجل تدبير هذه المسالك الانتقالية). الأمر نفسه بالنسبة للتداريب المهنية التي يجب أن تكون موضوع شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص. إضافة إلى تنويع التكوين الجامعي ليتضمن تكويناً تطبيقياً ذاتاً علاقة مباشرة بسوق الشغل.

إن المطلوب من القطاع الخاص هو أن يقوم بدور فاعل في تطوير التكوين داخل الجامعة المغربية من خلال استيعاب خريجيهما والمساهمة في التكوين داخلها، إضافة إلى محاربة الصورة النمطية التي تربط خريجي الجامعات بغياب الكفاءة وضعفها (الشخصنة نسبة مهمة من التداريب المهنية لخريجي الجامعات وعدم تحصيدها فقط لخريجي المعاهد العليا ومراكز التكوين المهني، الالتزام بتوظيف حد أدنى من خريجي الكليات المفتوحة، العمل بالآلية سنوات الانقطاع Année de césure، المساهمة في تمويل برامج التكوين داخل الجامعات..). أضاف إلى ذلك أن التقارب بين الجامعة والقطاع الخاص يسمح لهذا الأخير بالاستفادة من بنية البحث العلمي المتوفرة من أجل تعزيز تنافسيته.



## 5. استثمار البحث العلمي داخل الجامعات للانخراط في اقتصاد المعرفة والثورة الصناعية الرابعة

فضلا عن ضرورة ملاءمة التكوينات الجامعية مع متطلبات الاقتصاد الوطني، من المطلوب أيضاً أن تكون الجامعة موجّهةً لسوق الشغل، كونها البنية المناسبة لتطوير البحث العلمي في المجالات التي يمكن للشركات الخاصة أن تمضي فيها نحو مزيد من الابتكار والتطوير في إطار تصور شمولي للانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى مجتمع المعرفة، وهي التجربة التي بدأها المغرب من خلال ما يسمى بالأقطاب التكنولوجية، إضافة إلى إحداث "حواضر تكنولوجية" بلغ عددها أربع حواضر (سطات، مراكش، الرباط وفاس)، في إطار شراكات بين وزارتي الصناعة ووزارة التعليم العالي.

كما أن الجامعة بإمكانها لعب دور أساسي في دراسة مهن المستقبل وإعداد التخصصات الالزمة لاستيعابها، من خلال استثمار ما يسمح قانون 01.00 في مادته السابعة، حيث يشير إلى حق الجامعات، في إطار المهام المسندة إليها بوجوب هذا القانون، أن تقدم بوجوب اتفاقيات خدمات بمقابل وأن تحدث محااضن لمقاولات الابتكار وأن تستغل البراءات والترخيص وأن تسوق منتجات أنشطتها. كما يحق لها، وفقاً للتشريعات الجاري بها العمل وفي حدود الموارد المتيسرة المحصل عليها من الأنشطة المذكورة مساهمة منها في دعم النشاط المقاولاتي وأن تقوم بالمساهمة في مقاولات عمومية وخاصة بشرط ألا تقل هذه المساهمة عن 20% من رأس مال المقاولات المذكورة، إضافة إلى قدرتها على إحداث شركات تابعة بشرط أن يكون الغرض منها إنتاج سلع أو خدمات وتحسين قيمتها وتسويقها في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وأن تملك الجامعات ما لا يقل عن 50% من رأس مال هذه الشركات التابعة.

ولابد هنا من الإشارة إلى بعض التجارب الدولية التي تعمل على تعزيز قيام الجامعة بهذا الدور، كالتجربة الفرنسية التي يعمل فيها القطاع الخاص بما يسمى بالبحث التطبيقي، عن طريق تمويل طلبة الدكتوراه والباحثين للقيام بأبحاث متعلقة ب مجال عمل الشركات الخاصة، إضافة إلى التجربة الأمريكية (السيليكون فالي بكاليفورنيا والذي كان نتيجة شراكة بين جامعة ستانفورد والقطاع الخاص وهو ما جعل ولاية كاليفورنيا اليوم رائدة في مجال المعلومات والإلكترونيك).



## خاتمة

إننا - في منظمة التجديد الطلابي - نعتبر ورش صياغة نموذج تنموي جديد فرصة مهمة لفتح نقاش عميق حول الأفق الذي نريد أن نمضي إليه جميعاً كأمة مغربية، والوقوف على الأخطاء والقائص التي أدت إلى الفشل الذريع للسياسات التنموية منذ الاستقلال في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان العيش الكريم لكل فئات المجتمع المغربي.

كما نعتبر أيضاً أن الجامعة المغربية لابد أن تكون في صلب هذا النموذج التنموي، إذ لا تنمية حقيقية بدون جامعة فاعلة قادرة على القيام بوظائفها الأساسية وعلى قيادة المجتمع نحو مزيد من التقدم والازدهار، وهو ما يتوجب أخذه بالجدية الالزمة من خلال إشراك الفعاليات الطلابية والجامعية في هذا الورش المهم.

إن أي نموذج تنموي لابد أن ينطلق من خصوصية المجتمع المغربي وإرثه اللامادي الذي راكمه عبر قرون، وهو رصيد وجب أن يستثمر في إطار مقاربة تشاركية تجعل هذا النموذج نموذجاً مغاربياً خالصاً، أساسه قيم الحرية والديمقراطية والكرامة، وغايته تقييع المواطن المغربي بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية الكاملة.